

أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي
دراسة حالة ثلاث دول (دراسة قياسية تحليلية)

احمد زكان *

Résume:

Cet article tente de mettre en évidence l'impact de l'ouverture économique, mesurée par le rapport des exportations et des importations au produit intérieur brut (PIB), sur la croissance économique. Il prend pour soubassement théorique le modèle de Jin (2004) en faisant une application sur des données en série temporelle concernant trois pays : l'Algérie le Maroc et le Mali.

Les résultats de ce modèle sont très importants dans la mesure où ils peuvent influencer les décisions de politique économique dans le domaine de la libéralisation du commerce extérieur.

* أستاذ محاضر، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء (INPS) بن عكنون، الجزائر.

ملخص:

الهدف من هذه الورقة البحثية هو التحقق من اثر درجة الانفتاح معبر عنه بنسبة الصادرات مضافا لها الواردات على الناتج الداخلي الخام وأثره على النمو الاقتصادي باستخدام معطيات لسلاسل زمنية حالة مجموعة من الدول، دولتان تعبر عن الساحل وهي الجزائر والمغرب ودولة تقع خارج المحيط الساحلي وهي مالي

حيث تمحورت دراستنا النظرية والتطبيقية بالاستناد لنموذج جن (2004) Jin الذي يعتمد على دالة كوب دوغلاس الموسعة والمركزة في تحديد الأثر والدور الايجابي أو السلبي لفعالية سياسات التبادل الخارجي ومعدلات النمو لمختلف الدول حسب موقعها، وهل هذا النوع من النتائج يؤثر في قرارات السياسة التجارية المعتمدة.

مقدمة

إن أهم المواضيع المطروحة للدراسة على المستوى الكلي للاقتصاديات هو التأثير الممارس للانفتاح الخارجي للتجارة على نمو الاقتصادي، بحيث أن تحرير المبادلات التجارية تعتبر كمصدر التقارب وعنصر هام في تحديد استراتيجيات التنمية، وهذا ما نلمسه من تأثير معظم المنظمات الدولية في حث معظم الدول على تحرير تجارتها الخارجية وبذلك التبادل الخارجي.

وفي ظل العولمة الاقتصادية وتأثير مختلف هذه المؤسسات كصندوق النقد الدولي البنك العالمي وفي إطار اتفاقيات الغات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والذي اعتبرته معظم الدول كمفتاح لتحرير تجارتها الخارجية، نرى من خلالها أن ترقية الصادرات بدعم المنتجين والمتعاملين الاقتصاديين في قطاع الصادرات وإعادة تعديل معدلات التبادل وضبط العوائق الضريبية...

وانطلاقاً من المفهوم الاقتصادي للعولمة فإنه من الضروري اختبار الارتباط أو العلاقة بين الانفتاح والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي للوصول إلى تحديد وتوضيح المعنوية التي يمكن تقديرها معبر عنها بالأثر أو الدور الموجب (الايجابي) والمعنوي للانفتاح على النمو الاقتصادي مما يستدعي مختلف الدول إلى تشجيع سياسات الانفتاح وبذلك تقرير الاستراتيجيات تحرير التبادل التجاري، إذ يمكن الإشارة إلى التجربة الآسيوية التي تؤكد فكرة التنمية انطلاقاً من هذه النتائج.

أما في أدبيات الفكر الاقتصادي فلم نجد إجابات حقيقية وفعالة مبررة للعلاقة الموجودة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي كون معظم الدراسات أشارت إلى وجود علاقات موجبة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي. ومن أهم المفارقات هو عدم جدية هذه الدراسات في ردها على الانتقادات الموجهة لها، وخاصة في تحديد مؤشرات الانفتاح الخارجي.

دراسة هذا الموضوع تعتبر من بين المحاولات التي تسعى لإبراز وكشف أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي للجزائر والمغرب وكذا مالي حيث تكون دراسة كل دولة على حدة حتى يتسنى لنا تجنب الارتباط

والخصائص المشتركة فيما بينها للفترة الممتدة بين 1980-2003 باستخدام دالة كوب-دو غلاس العامة لقياس درجة الانفتاح وتأثيره على النمو الاقتصادي والتحقق من معنوية هذا الانفتاح على معدلات النمو باستخدام مقياس الصادرات زائد الواردات منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام.

تعتمد هذه الدراسة على منهجية أو نموذج جن (2004) ودراسة لامزودي (2005) كندا حيث قام جن بدراسة العلاقة الموجودة بين الانفتاح الخارجي والنمو الاقتصادي بالتطبيق على مختلف المقاطعات الصينية حيث ركز على أن المقاطعات الساحلية تتميز بوجود علاقة جدية على عكس المقاطعات الأخرى، كما أن دراسة لامزودي (2005) كانت مهمة في طرح الإشكالية إذ تم الاعتماد ومحاكاة الدراسة لاستقراء الواقع في شمال إفريقيا بمقارنة نتائج هذه الدراسة التي مست مجموعة من الدول الإفريقية مع دول شمال إفريقيا في دراسة اثباتية لهذه النتائج ومعنوية العلاقة الموجودة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي فالدول التي تطل على البحر أكبر مستفيد من غيرها، نموذج جن (2004) والإسقاط على الدول التالية: بوركينا فاسو، النيجر، البنين ونيجيريا تقريبا أكدت هذه العلاقة.

ولإبراز وكشف الآثار الاقتصادية لأحد أهم هذه العناصر تبرز معالم إشكالية هذه الورقة البحثية:

ما هو دور واثر درجة الانفتاح الخارجي على النمو الاقتصادي حالة دول شمال إفريقيا؟

وفي سياق جملة التساؤلات والفرضيات المستتجة في عمق البحث تم تقسيم البحث كما يلي:

الجانب النظري يركز على البعد الفكري لمختلف المذاهب الاقتصادية وأهم الدراسات التي ساهمت في تحديد أبعاد الفكر الاقتصادي في طرح العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي.

أما الجانب التطبيقي تم استعراض الدراسة التجريبية وتحليل النتائج في ضوء البيانات المتحصل عليها من البنك الدولي (2004).

1- النمو الاقتصادي ومقوماته

1-1 مفهوم النمو الاقتصادي

إن مادة النمو أصبحت اليوم جذراً لأهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في مختلف الميادين، ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف السياسية للدول والمجتمعات في بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتأخرة. وتعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أهم أطروحات التيارات الفكرية، وعلى أساسها يقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها، كما تجري على أساسها تحديد النشاطات الاقتصادية للدولة.

ولم يكن النمو الاقتصادي مجرد قيمة يدعى الأخصائيون إليها ويُسْجَعون عليها فحسب، بل أصبحت الشغل الشاغل للهيئات التشريعية والمجالس التنظيمية في الدول. ومن ثم أصبحت مناقشة الميزانية، وأسعار

العملات، ومعدلات النمو، والتضخم، والبطالة من أهم أعمال المنظرين الاقتصاديين

وعلى أساس هذا المصطلح جرى تصنيف دول العالم إلى دول العالم الأول، والثاني، والثالث كما جرى تصنيفه إلى دول متقدمة، ودول نامية، ودول أقل نمواً. وعلى أساسه أيضاً تقوم إحصاءات لحساب ما يعرف بالدخل الوطني للبلاد المختلفة، وبه يتم تحديد متوسط دخل الفرد سنوياً.

ولأهمية مفهوم النمو الاقتصادي وأثره في قوة الدول وتقدمها في معترك الحياة الدولية كان لابد من وضع تعريف دقيق له؛ كي يجري بناء الأبحاث الاقتصادية عليه.

وعند إرادتنا وضع تعريف للنمو الاقتصادي علينا أن ندرك أن ثمة فارقاً بين مفهوم النمو في مختلف المذاهب الاقتصادية نظراً لاختلاف القاعدة الفكرية التي تبنى عليها هذه المفاهيم .

1-2 مفهوم النمو في التيار الرأسمالي

ففي الاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى التنمية والنمو على أنهما حل المشكلة الاقتصادية الرئيسة، وهي مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات بإزاء حاجات الإنسان المتجددة.

ومن ثمّ يكون تعريف النمو الاقتصادي عند الرأسماليين هو: الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها؛

كي تحقق مستوى أعلى من الرفاهية. والاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو على مستوى المجتمع، لا على مستوى الأفراد ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل الوطني، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله.

وبناءً على ذلك يجري حساب معدلات النمو بناءً على: حساب الإنتاج الكلي الذي ينتجه المجتمع كله والدخل الناتج عن هذا الإنتاج، وبناءً على حساب الميزان التجاري وما يحققه من عجز أو فائض في الدخل الكلي، ثم بناءً على هذه الحسابات الكلية يجري تقدير افتراضي لدخل الفرد ومقدار كفايته أو رفاهيته، وهو تقدير يبعد كثيراً عن الواقع نظراً لسوء التوزيع.

أهم أطروحات نظرية التنمية الراقية التي سادت خلال الأربعينات والخمسينيات من القرن العشرين وهي الأطروحات التي ترتبت عليها إستراتيجيات وسياسات التنمية حتى بداية السبعينات. هذا وقد أطلق على الذين قاموا بصياغة هذه الأطروحات الجيل الأول من إقتصادي التنمية.

أرخ لظهور تيار جديد من إقتصادي التنمية بمطلع سبعينات القرن العشرين، وركز على المنهجية التي إتبعها هذا الجيل والذي إستمد إلهامه من النظرية النيوكلاسيكية للإقتصاديات التنافسية. هذا وقد وجه هذا الجيل نقداً للجيل الأول الذي سبقه من وجهة نظر ما ترتب على إستراتيجيات التنمية التي إتبعها الدول النامية من نتائج.

على الرغم من أنه لا توجد نظرية موحدة للتنمية إلا أن هنالك "تقاليد علمي" قاد مجتمع علماء التنمية في الأربعينات والخمسينيات، تمخض

عنه بروز علم فرعي لاقتصاديات التنمية، وترتب عليه مقترحات تختص بإحداث التنمية في الدول الأقل نمواً أو الدول النامية. هذا وقد ارتكز "النقل العلمي" الذي قاد مجتمع علماء التنمية على رفض مقترح عالمية النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، وقبول مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول الأقل نمواً والدول المتقدمة ومن ثم أهمية العلاقات التنموية فيما بين الدول من خلال التجارة الدولية أو تدفق المعونات والمساعدات الإنمائية.

ركزت المقترحات النظرية التنموية التي ترتبت على علم اقتصاديات النمو، على الأهمية المحورية التي يلعبها كل من التراكم السريع لرأس المال، والتصنيع، واستنفار فائض العمالة في الريف، والتخطيط والدولة النشطة، في عملية التنمية كما جاء في نموذج الاقتصاديات الثنائية الذي طوره لويس (1954).

وفي تصنيف حديث أطلق على اقتصادي التنمية الذين ساهموا في تطوير هذه المقترحات اسم "الجيل الأول لاقتصادي التنمية"، جاء بهذا التصنيف (Meier 2001). ويلاحظ في هذا الصدد أن هذا الجيل قد راهن على أن الدولة ستتمكن من كسر "الحلقة المفرغة للفقر" (نيركس) بواسطة "الدفع الكبري" و"النمو المتوازن" اللتان سترتّب عليهما تكامل الطلب (روزنستاين - رودان) ومن ثم ازدياد الطلب التجميعي مما سيحقق "الجهد الأدنى الحرج" الذي سيمكن القطر من الإنعتاق من "فخ التوازن في المستويات الدنيا للدخل" (ليبينشتاين) ومن ثم تحقيق شروط "الإنطلاق" (روستاو)، انظر (1952) Nurkse،

و(1943) Rosenstein-Rodan، و(1957) Leibenstein، و(1960) Rostow. كذلك انظر (1997) Hayami و(2001) Bruton لاستعراض حديث لتحليل التنمية في هدي هذا التيار.

هذا وقد أوضحت الشواهد التجريبية لأداء الاقتصاديات الأقل نموا خلال الفترة من عام 1960 حتى عام 1973، وهي الفترة التي تعرف بالعهد الذهبي للنمو الاقتصادي الحديث، أن التركيز على هذه القضايا المحورية في عملية التنمية قد كان له ما يبرره وأن هذه القضايا لا تزال محورية في عملية التنمية، (انظر سن 1983 وستيرن 1989).

1-3 مفهوم النمو في التيار النيو كلاسيكي

تناولت العديد من دراسات الجيل الثاني (التيار النيوكلاسيكي) بالنقد ما ترتب على السياسات التنموية المتبعة في الدول النامية من تشوهات للأسعار، ومعدلات مرتفعة للحماية ولأنماط السلوك التي تسعى نحو جني الربح. وتوصل الجيل الثاني إلى النتيجة القائلة بأن عدم ملائمة السياسات المحلية، وليس الظروف الخارجية السلبية، هي التي تفسر لماذا تفشل الدول في الاستفادة من الفرص الاقتصادية الخارجية. كذلك توصلوا إلى أن السياسات التنموية الصائبة تتمثل في التحول من إستراتيجيات التوجه نحو الداخل إلى تحرير نظام التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات، والخضوع لبرامج التثبيت، ونقل ملكية الأصول

الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإتباع ما تملية آلية السوق .

إستفاد هذا الفكر من تطورات نظرية النمو التي اشتملت مضامينها للدول النامية على أهمية رأس المال البشري، وعملية التعليم والاستفادة من الأفكار في مجال التقنيات الإنتاجية، وعلى المنافع التي تترتب على تبادل الأفكار على المستوى العالمي في إطار إقتصاديات منفتحة على التجارة العالمية. كذلك تترتب على نظرية النمو إحتمال أن تلحق الدول النامية بالدول المتقدمة وذلك عن طريق عبور فجوة تقنيات الإنتاج التي يمكن تجسيدها من خلال تسارع معدلات إنتشار المعرفة التي تترتب على حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود السياسية.

بتمعن تجارب التنمية منذ الإستقلال أدرك مفكرو هذا المذهب التفاوت الكبير بين الدول النامية ومن ثم أولى اهتماما أكبر لتفسير اختلاف معدلات الأداء التنموي بين الأقطار في إطار من الدراسات المقارنة ولفهم الظروف التي تؤدي إلى نجاح أو فشل مختلف السياسات .

وباستخدام بعض جوانب الإقتصاد السياسي الحديث تمت نمذجة سلوك الدولة، ليس كحارسة للصالح العام، وإنما كأحد الفاعلين الإقتصاديين لها دالة هدف تقوم بتعظيمها كما يفعل المستهلك النمطي، وتطبق عليها مختلف أساليب التحليل الإقتصادي النيوكلاسيكي من تكلفة المبادلات، وحقوق الملكية، والسعي نحو الحصول على الربح. وترتب على مثل هذا التحليل أن الدول النامية قد أفرزت حالات للدولة المشتتة، والدولة السلبية والدول النهائية والدولة المستغلة.

على الرغم من الاختلاف الجوهرى بين الجيلين، طور بعض أفراد الجيل الثانى فهما أكثر تقدماً لأنواع جديدة من إخفاقات نظام الأسواق. وقد أدى الإدراك بوجود ظواهر "المعلومات غير التامة والمكلفة"، و"الأسواق غير الكاملة" و"تكاليف التبادل" و"انعدام الأسواق المستقبلية لعدد من السلع والخدمات"، أدت كل هذه الظواهر فى نظام الأسواق إلى توسع مدى "إخفاق آلية السوق" ليتعدى حالات "السلع العامة" و"التأثيرات الخارجية" التى كانت تتطلب تدخلاً انتقائياً بواسطة الدولة. على هذا الأساس أصبحت قضايا تشوه وعدم كمال المعلومات وارتفاع المخاطر أكثر أهمية فى تحليل التنمية ووفرت تبريراً لدور أكبر للدولة لتصحيح التشوهات المترتبة على هذه المظاهر. إلا أنه بسبب من هيمنة المدرسة النيوكلاسيكية الضيقة على مراكز صياغة السياسات التنموية (خصوصاً فى صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى) أستمتر التركيز فى التسعينات على إبراز مظاهر "إخفاق الحكومة".

يتضح من الاستعراض المكثف للتطورات الفكرية فى مجال اقتصاديات التنمية أن معايير تقييم الأداء التنموي تشتمل على الدخل الحقيقى للفرد كمؤشر للمرحلة التنموية ومقياس للنمو، ومؤشرات تعنى بالتعريف العريض للتنمية تشتمل على مؤشرات للحالة الصحية والحالة المعرفية ومؤشرات لمختلف الحريات التى يتمتع بها الناس.

وعلى الرغم من هذه النجاحات لوحظ إنه إذا كان هنالك ثمة قصور فى المقترحات النظرية التى طُورت فى ظل "التقليد العلمى" الذى قاد مجتمع علماء التنمية فى الأربعينات والخمسينات، فإن القصور الأساسى يتمثل

في تركيز هذه المقترحات على عملية النمو الإقتصادي على أنها هدف نهائي وغاية في حد ذاتها، دون التنبيه الكافي إلى أن النمو الإقتصادي ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق أهداف تنموية أخرى؛ وأن النمو الإقتصادي، في بعض الأحيان، لا يشكل وسيلة فعالة لتحقيق أهداف مجتمعية حيوية مثل التمتع بحياة صحية طويلة نسبياً، والقدرة على القراءة والكتابة، والمشاركة في النشاطات الثقافية للمجتمع، والتعبير عن الآراء والرؤى بحرية.

تعرضت نماذج الجيل الأول لاقتصادي التنمية للنقد من جهة ضعف محتواها التطبيقي وهشاشة وعدم دقة أطرها النظرية وتركيزها المفرط على رأس المال العيني وإخفاق العديد من التجارب التنموية وتراكم الشواهد حول إخفاق آلية الدولة والتخطيط وللتشوهات وللإختلالات المالية والتنموية التي ترتبت على مختلف السياسات التجميعية.

2- استعراض لأدبيات الفكر الاقتصادي (النظري والتجريبي)

2-1- الأدبيات النظرية:

إن فكرة تحسين فعالية أداء العناصر الإنتاجية بحجة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمعات وانطلاقاً من نظرية دافيد ريكاردو في القرن التاسع عشر والهادفة لمبدأ تكافؤ الفرص برهنت أن كل ما كانت الدولة منفتحة على الخارج كلما ساهم ذلك في تجديد واستعادة العناصر النادرة نحو قطاعات أخرى لعل فعالية في تحقيق الرفاه.

و تلتها نظريات أخرى تؤكد هذا الطرح في المذاهب الاقتصادية المختلفة، وحتى النظريات الحديثة للتجارة الخارجية والتي استخدمت توافق وفرات الحجم والمنافسة التامة إلا أنها بقيت ساكنة المفهوم من المنظور التحليلي، وفي سياق البعد البحثي ومقارنات الدراسات الجادة في هذا الميدان ومن خلال إيجاد البديل للمحددات الساكنة في الاقتصاد نلمس نظريات حديثة للنمو الاقتصادي، فهذه النماذج وخاصة نماذج النمو النيوكلاسيكي وانطلاقاً من أبحاث سولو سوان (1956) أكدت هذه الدراسات أن اثر التغير (التقدم) التكنولوجي يبقى خارجي (exogène)، وأن السياسات التجارية لا تساعد في تحديد المؤشر أو العنصر المؤثر في النمو الاقتصادي في سياق هذا الطرح ...و ابتداءً من سنوات التسعينات ظهرت نظريات حديثة تسمى نظريات النمو الاقتصادي إذ أنها تعتبر التغير التكنولوجي هو متغير داخلي، ومنه يمكن ان ندرج مفهوم التجارة الخارجية في سياق النمو الاقتصادي .

اثبت (1991) Grossman et Helpman أن الانفتاح يسمح بزيادة الواردات المحلية من السلع والخدمات ذات الصلة بالتكنولوجيا الحديثة، فأى دولة بحوزتها تقدم تكنولوجي تزداد فعاليتها وترتفع إنتاجيتها، من منطلق أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً هي الأكثر استفادة من مستويات نمو مهمة، في حين أن الدول التي تنتهج سياسات انزوائية (حمائية) هي الأكثر هشاشة في منظمها الاقتصادية الخارجية وضعف تنافسيتها مما يقلص من إمكانية نمو اقتصادياتها.

وانطلاقاً من أعمال Levine et Renelt (1996) فعلاقة السببية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي تكون اثر الاستثمارات الخارجية بحجة أن وصول السلع الاستثمارية يؤدي إلى النمو الاقتصادي في المدى البعيد لهذه الدول، (Grossman et Helpman 1992) أي دولة تحمي اقتصادياتها يعود بالفائدة عليها بارتفاع معدلات نمو اقتصادياتها ولكن إذا ما ساهمت هذه لدول في تشجيع الاستثمارات المحلية داخلها بمبدأ تكافؤ الفرص للدولة.

اتجهت أعمال أخرى ل: (Rivera-Batiz et Romer 1990) إلى تدخل الدولة في التجارة وأثرها على النمو الاقتصادي في المدى البعيد حيث يعتبرون أن الإبداع أو التجديد هو احد محركات النمو الاقتصادي وتشجع على الانفتاح الخارجي (أعمال البحث والتطوير) فالإبداع أو التجديد يسمح بالرفع من خزين المعرفة وتحويل التكنولوجيا، من هنا نلاحظ ان الدراسات النظرية كانت متباينة في طرحا ولم تستطع حقيقة من توسيع او توحيد المفهوم الواضح لهذه العلاقة وهل ان الانفتاح الخارجي يساهم او لا يساهم في النمو الاقتصادي

2-2- الأدبيات التجريبية

في سنوات السبعينات استخدمت معظم الدراسات الاقتصادية الانحدار باستعمال الدراسات المقطعية لمجموعة من الدول، وكانت معظم

الدراسات والأبحاث تخص مجالات الصادرات، الواردات، الناتج الداخلي الخام والنمو...

ونلاحظ من خلالها أن هناك علاقة موجبة بين الانفتاح والنمو، وهذا ما نلمسه خاصة في فكرة التفاعل بين نظريات النمو الاقتصادي والنظريات الحديثة للتجارة الخارجية، فكل الأعمال اندرجت في خانة الانفتاح والنمو الاقتصادي (تكوين رأس المال البشري، تكوين خزين رأس المال، المعرفة...)، (Dollar (1992)، Barro et Sala i Martin (1995)، Sachs et Warner (1995)، Edwards (1998)، Greenaway et al (1998) استعملت الانحدار باعتماد الدراسات المقطعية وتوصلوا إلى ضعف في العلاقة بين ما هو معرف بتدخل الدولة في التجارة وأثره على النمو الاقتصادي.

يرتكز الوصول إلى نمو اقتصادي مثالي لمعظم الدول على التغير في مؤشرات الانفتاح الخارجي وهذا ما نجده في أعمال Harisson (1996) وكذلك أعمال Rodik (2000) والتي جاءت في سياق نقدي لمختلف النتائج المتحصل عليها في أعمال Dollar (1992)... مستدلين بالمنهجيات التي اعتمدوا عليها في تحديد هذه المؤشرات.

قام Jin (2004) بتحليل الحركية بين الانفتاح الخارجي والنمو الاقتصادي لـ 30 مقاطعة في الصين، حيث قام الباحث بإثبات العلاقة بين الانفتاح الخارجي والنمو كانت كلها محققة في معظم هذه المقاطعات: 17 منها غير مطلة على البحر و 13 مقاطعة ساحلية فقام بتكوين نموذج معتمداً على دالة كوب دوغلاس بإدخال التغير

التكنولوجي والذي يعتبره في نمودجه بدرجة الانفتاح الخارجي، فكانت نتائجه مهمة في التحليل والطرح المنهجي، إذ نلاحظ أن معظم المقاطعات غير المطللة على البحر ذات إشارة سالبة ومعنوية واستدل على أنها المقاطعة الأكثر ضعفا من حيث بنية اقتصادياتها وهشاشة المنافسة الخارجية لها.

في حين لا حظ أن معظم المقاطعات الأخرى وهي الساحلية وإشارتها موجبة ومعنوية. ويدل ذلك على حرية تجارة هذه الأخيرة وإمكانية تضافر عوامل أخرى إثر هذا الانفتاح في انعاش معدلات نموها، وبذلك مقدرتها على المنافسة.

3- التحليل النظري وتشخيص النموذج

في إطار هذه الدراسة سوف نعتد على منهجية (Jin(2004). نفترض أن الإنتاج يحدد من قبل دالة الإنتاج Cobb-Douglas بالشكل التالي:

$$Y_t = A_t K_t^\alpha L_t^\beta OPEN_t^\delta e^{\epsilon_t}$$

بحيث:

Y: الناتج الداخلي الخام

A: الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

L: العمل

K: خزين رأس المال

OPEN: مؤشر الانفتاح الخارجي

للقيام بعملية الانحدار لا بد من خطية النموذج باستعمال اللوغاريتم النيبيري

$$\ln Y_t = \ln A_t + \alpha \ln K_t + \beta \ln L_t + \delta \ln OPEN_t + \varepsilon_t$$

3-1- دراسة مختلف النماذج

نتائج الانحدار تلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (1) نتائج مختلف الانحدارات

المتغير التابع : LGDP

النموذج 3 مالي	النموذج 2 المغرب	النموذج 1 الجزائر	
(-1.91) -6.33	(-1.80) 4.45	¹ (4.98) 7.84	الثابت
(2.95) 0.25	(2.14) 0.12	(5.82) 0.41	$\ln K_t$
(6.17) 1.46	(12.54) 1.57	(7.23) 0.43	$\ln L_t$
(-2.66) -0.43	(-3.17) -0.40	(-2.42) -0.20	$\ln open_t$
-	-	(-5.42) 0.74	AR(1)
-	(2.59) 0.55	-	MA(2)
0.90	0.98	0.98	R^2
1.70	1.55	1.77	DW
24	24	24	Obs

¹ (3.12) تمثل الانحراف الحياري

هدفنا هو القبول التجريبي لدور الانفتاح الخارجي على النمو في هذه الدول معتمدين على

النماذج الثلاثة التالية :

النموذج الأول : يخص هذا النموذج الجزائر التي تعتبر دولة ساحلية وتم بناء النموذج معتمدين على دالة كوب دوغلاس، بالإضافة إلى المتغيرات الكلاسيكية لدالة الإنتاج مع زيادة متغير إضافي لكل المعادلات والمتمثل في الانفتاح الخارجي معبراً عنه بالمتغير (OPEN) والمعطى بالعلاقة التالية:

$$\ln Y_t = \ln A_t + \alpha \ln K_t + \beta \ln L_t + \delta \ln OPEN_t + \varepsilon_t$$

تصبح المعادلة بالشكل التالي :

$$\hat{n}(\text{PIB}) = \underset{(4.98)}{7.84} + \underset{(7.23)}{0.43} \ln(L_t) + \underset{(5.82)}{0.41} \ln(K_t) - \underset{(-2.42)}{0.20} \ln(OPEN_t) + \underset{(-5.42)}{0.74} AR(1)$$

$R^2 = 0.98$ $DW = 1.77$ $Obs = 24$

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نقوم بمعاينة معادلة الانحدار على النحو التالي:

أولا التقييم الاقتصادي:

نقبل إشارة (موجبة) معلمة خزين رأس المال لأنه إذا ارتفع خزين رأس المال أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام.

نقبل إشارة (موجبة) معلمة العمل لأنه إذا ارتفع التوظيف (العمل) أدى إلى ارتفاع في الإنتاج وبذلك نمو الناتج الداخلي الخام.

نرفض إشارة (سالبة) معلمة الانفتاح الخارجي لأن الزيادة في درجة الانفتاح تكون متبوعة بنمو اقتصادي يزيد من ارتفاع الإنتاج.

ثانيا التقييم الإحصائي:

من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة كل من المتغيرات الثلاثة :

خزين رأس المال، العمل والانفتاح الخارجي لان إحصائية t^* المحسوبة لستيوذنت لكل من K,L,OPEN اكبر من إحصائية t_{tab}^* المجدولة والتي تساوي المعلمات معرفة وتختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$. أما فيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل اختبار فيشر للنموذج الأول ($prob < 0.05$).

معامل التحديد يمثل $R^2 = 0.98$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا، بصيغة أخرى نقول أن المتغيرات (العمل وخزين رأس المال ودرجة الانفتاح الخارجي) تفسر 98% من الناتج الداخلي الخام، كما إن إحصائية DW تدل تماما عن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء .

رغم أن معامل التحديد كبير جدا وغياب الارتباط الذاتي للأخطاء إلا أنه من وجهة نظر التحليل القياسي الاقتصادي نخلص إلى رفض هذا النموذج، مما يوحي بوجود مشكل الارتباط المتعدد Multicollinéarité بين المتغيرات خزين رأس المال ودرجة الانفتاح الخارجي إلى جانب الإشارة السالبة لمعلمة الانفتاح الخارجي، الأمر الذي مازال قيد الدراسة في النظرية الاقتصادية.

النموذج الثاني :

ويخص هذا النموذج المغرب التي تعتبر دولة ساحلية وتم بناء النموذج معتمدين على دالة كوب دوغلاس، وبالإضافة إلى المتغيرات الكلاسيكية لدالة الإنتاج أضفنا متغيراً إضافياً لكل المعادلات والمتمثل في الانفتاح الخارجي معبراً عنه بالمتغير (OPEN) والمعطى بالعلاقة التالية:

$$\ln Y_t = \ln A_t + \alpha \ln K_t + \beta \ln L_t + \delta \ln OPEN_t + \varepsilon_t$$

تصبح المعادلة بالشكل التالي :

$$\hat{\ln}(PIB) = 4.45 + 1.57 \ln(L_t) + 0.12 \ln(K_t) - 0.40 \ln(OPEN_t) + 0.55 MA(2)$$

(-1.80) (12.54) (2.14) (-3.17) (-2.59)

$$R^2 = 0.98 \quad DW = 1.55 \quad Obs = 24$$

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نقوم بمعاينة معادلة الانحدار كالتالي:

أولا التقييم الاقتصادي:

نقبل إشارة (موجبة) معلمة خزين رأس المال لأنه إذا ارتفع خزين رأس المال أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام.

نقبل إشارة (موجبة) معلمة العمل لأنه إذا ارتفع التوظيف (العمل) أدى إلى ارتفاع الإنتاج وبذلك ينمو الناتج الداخلي الخام.

نرفض إشارة (سالبة) معلمة درجة الانفتاح الخارجي لأن الزيادة في درجة الانفتاح متبوعة بنمو اقتصادي يزيد من ارتفاع الإنتاج.

ثانيا التقييم الإحصائي:

من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة كل من المتغيرات الثلاثة :

خزين رأس المال، العمل والنفقات العمومية لان إحصائية t^* المحسوبة لستودنت لكل من K,L,G1 اكبر من إحصائية t_{tab}^* المجدرة والتي تساوي إلى إذن المعلمات معرفة وتختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.

أما فيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل اختبار فيشر للنموذج الثاني ($prob < 0.05$).

معامل التحديد يمثل $R^2 = 0.99$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا، بصيغة أخرى نقول أن المتغيرات (العمل وخزين رأس المال درجة الانفتاح الخارجي) تفسر 98% من الناتج الداخلي

الخام، كما إن إحصائية DW تدل تماماً عن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء .

رغم أن معامل التحديد قوي جداً وغياب الارتباط الذاتي للأخطاء إلا أنه من وجهة نظر التحليل القياسي الاقتصادي نخلص إلى هذا النموذج.

النموذج الثالث :

ويخص هذا النموذج مالي التي تعتبر دولة غير ساحلية وتم بناء النموذج معتمدين على دالة كوب دوغلاس. وبالإضافة إلى المتغيرات الكلاسيكية لدالة الإنتاج أضفنا متغيراً إضافياً لكل المعادلات والمتمثل في درجة الانفتاح الخارجي معبراً عنه بالمتغير (OPEN) والمعطى بالعلاقة التالية:

$$\ln Y_t = \ln A_t + \alpha \ln K_t + \beta \ln L_t + \delta \ln OPEN_t + \varepsilon_t$$

تصبح المعادلة بالشكل التالي :

$$\hat{\ln}(PIB) = -6.33 + 1.46 \ln(L_t) + 0.25 \ln(K_t) - 0.43 \ln(OPEN_t)$$

(-1.91) (6.17) (2.95) (-2.66)

$$R^2 = 0.90$$

$$DW = 1.70$$

$$Obs = 24$$

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نقوم بمعاينة معادلة الانحدار كالتالي:

أولا التقييم الاقتصادي:

نقبل إشارة (موجبة) معلمة خزين رأس المال لأنه إذا ارتفع خزين رأس المال أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام.

نقبل إشارة (موجبة) معلمة العمل لأنه إذا ارتفع التوظيف (العمل) أدى إلى ارتفاع الإنتاج وبذلك ينمو الناتج الداخلي الخام.

نرفض إشارة (سالبة) معلمة درجة الانفتاح الخارجي لأن زيادة درجة الانفتاح الخارجي تكون متبوع بنمو اقتصادي يزيد من ارتفاع الإنتاج.

ثانيا التقييم الإحصائي:

من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة كل من المتغيرات الثلاثة :

خزين رأس المال، العمل والنققات العمومية لأن إحصائية t^* المحسوبة لستيودنت لكل من K,L,OPEN اكبر من إحصائية t_{tab}^* المجدولة

إن الملاحظات معرفة وتختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.

أما فيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل اختبار فيشر للنموذج الثالث ($prob < 0.05$).

معامل التحديد يمثل $R^2 = 0.90$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا، بصيغة أخرى نقول أن المتغيرات (العمل وخزين

رأس المال ونفقات التسيير) تفسر 90% من الناتج الداخلي الخام، كما إن إحصائية DW تدل تماما عن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

انطلاقا من التحليلين الاقتصادي والإحصائي نستخلص رفض هذا النموذج.

إن إدخال درجة الانفتاح الخارجي كعنصر إنتاج لم يسمح لنا بتحديد وبصفة واضحة للأثر الايجابي للانفتاح الخارجي على النمو في المدى الطويل، نظرا للإشارة السالبة لمعلمة كل،

شكلت هذه النتائج بوضوح وجود مشكل الارتباط المتعدد للمتغيرات، لذلك نستعمل الشكل المركز لدالة الإنتاج.

3-2- الشكل المركز لدالة الإنتاج الموسعة

يسمح الشكل المركز لدالة الإنتاج الموسعة بترجيح كل متغيرات هذه الدالة على العمل L^2 نأخذ لوغاريتم الدالة نتحصل على:

$$\ln\left(\frac{PIB}{L}\right) = a + \alpha \ln\left(\frac{K}{L}\right) + \beta \ln\left(\frac{OPEN}{L}\right) + \varepsilon$$

$$\ln(Y_t) = a + \alpha \ln(K_t) + \beta \ln(OPEN_t) + \varepsilon$$

² الهدف من هذه الطريقة هو التقليل من المتغيرات المفسرة الى جانب حل مشكل الارتباط المتعدد.

2-2-1- دراسة مختلف النتائج

تمثلت التقديرات القياسية في ثلاثة نماذج والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2) نتائج مختلف التقديرات للشكل المشدد (*Forme intensive*)

المتغير التابع : $Ln(Y_t) = Ln\left(\frac{PIB}{L_t}\right)$

النموذج 1 الجزائر	النموذج 2 المغرب	النموذج 3 مالي	النموذج 3 مالي	
الثابت	8.86 (5.60) ³	-0.14 (-0.06)	2.30 (1.03)	-
$Ln\left(\frac{K_t}{L_t}\right)$	0.25 (3.61)	0.18 (3.58)	0.24 (3.01)	0.25 (3.31)
$Ln\left(\frac{OPEN}{L_t}\right)$	0.12 (1.90)	-0.42 (-3.42)	-0.16 (-1.21)	-0.30 (-14.37)
$AR(2)$	-	0.75 (6.59)	-	-
$MA(1)$	0.95 (26.03)	-	0.90 (9.23)	0.81 (5.35)
R^2	0.97	0.78	0.71	0.70
DW	2.08	1.75	1.60	1.55
<i>Obs</i>	24	24	24	24

³ (3.12) تمثل الانحراف الحيارى

هدفنا هو القبول التجريبي لدور مؤشر الانفتاح الخارجي إلى جانب المتغيرات الكلاسيكية مرجحة بالنسبة للعمل على النمو في الجزائر معتمدين على النماذج الثلاثة باستعمال الشكل المركز (المكثف) (forme intensive):

النموذج الأول : الجزائر

بالإضافة إلى المتغيرات الكلاسيكية لدالة الإنتاج المرجحة على العمل L أضفنا متغير إضافي لكل المعادلات والمتمثل في درجة الانفتاح الخارجي مرجحا ومعطى بالعلاقة التالية:

$$\ln\left(\frac{PIB}{L}\right) = a + \alpha \ln\left(\frac{K}{L}\right) + \beta \ln\left(\frac{OPEN}{L}\right) + \varepsilon$$

تصبح المعادلة بالشكل التالي :

$$\ln(Y_t) = 8.86 + 0.25 \ln(K_t) + 0.12 \ln(OPEN_t) + 0.95 MA(1_t)$$

(5.60) (3.61) (1.90) (26.03)

$$R^2 = 0.97 \quad DW = 2.08 \quad Obs = 24$$

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نقوم بمعاينة معادلة الانحدار كالتالي:

أولا التقويم الاقتصادي:

نقبل إشارة (موجبة) معلمة خزين رأس المال لأنه إذا ارتفع خزين رأس المال أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام.

نقبل إشارة (موجبة) معلمة درجة الانفتاح الخارجي لأن زيادة الانفتاح يكون متبوع بنمو اقتصادي يزيد من ارتفاع الإنتاج.

المرونة المتعلقة بكل من خزين رأس المال ودرجة الانفتاح الخارجي مهمة جدا وتدل على التأثير الموجب والمعنوي المباشر على النمو الاقتصادي.

ثانيا التقييم الإحصائي:

من المعادلة نقبل إحصائيا معلمتي خزين رأس المال، ومشر درجة الانفتاح كون إحصائية t^* المحسوبة لستودنت لـ : OPEN، أكبر من إحصائية t_{tab}^* المجدولة والتي تساوي إلى المعلمات معرفة لخزين رأس المال وتختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$. أما فيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل اختبار فيشر للنموذج الاول ($prob < 0.05$).

معامل التحديد المضاعف يمثل $R^2 = 0.97$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا، بصيغة أخرى نقول أن المتغيرات (خزين رأس المال ودرجة الانفتاح الخارجي) تفسر 97% من الناتج الداخلي الخام، كما إن إحصائية DW تدل تماما عن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء .

رغم أن معامل التحديد كبير جدا وغياب الارتباط الذاتي للأخطاء إلا أنه من وجهة نظر التحليل القياسي الإحصائي يمكن قبول هذا النموذج

النموذج الثاني : المغرب

بالإضافة إلى المتغيرات الكلاسيكية لدالة الإنتاج، المرجحة على العمل L أضفنا متغير إضافي لكل المعادلات والمتمثل في درجة الانفتاح الخارجي مرجحا ومعطى بالعلاقة التالية:

$$\ln\left(\frac{PIB}{L}\right) = a + \alpha \ln\left(\frac{K}{L}\right) + \beta \ln\left(\frac{OPEN}{L}\right) + \varepsilon$$

تصبح المعادلة بالشكل التالي :

$$\ln(Y_t) = -0.14 + 0.18 \ln(K_t) - 0.42 \ln(OPEN_t) + 0.75 AR(2)$$

(-0.06) (3.58) (-3.42) (6.59)

$$R^2 = 0.78 \quad DW = 1.75 \quad Obs = 24$$

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نقوم بمعاينة معادلة الانحدار كالتالي:

أولا التقييم الاقتصادي:

نقبل إشارة (موجبة) معلمة خزين رأس المال لأنه إذا ارتفع خزين رأس المال أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام.
نرفض إشارة (سالبة) معلمة الانفتاح الخارجي لأن الزيادة في الانفتاح متبوع بنمو اقتصادي يزيد من ارتفاع الإنتاج.
المرونة المتعلقة بكل من خزين رأس المال معقولة إلا أن المرونة المتعلقة بؤشر الانفتاح تحسنت ولكن بأثر سلبي.

ثانياً التقييم الإحصائي:

من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة خزين رأس المال، ونقبل معلمة الانفتاح معبر عنها بالمؤشر نموذج جن لان إحصائية t^* المحسوبة لستيوننت لـ : OPEN, K : أكبر من إحصائية t_{tab}^* المجدولة. إذن المعلمات معرفة لخزين رأس المال ونفقات التجهيز تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.

أما فيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل اختبار فيشر للنموذج الثاني ($prob < 0.05$).

معامل التحديد المضاعف يمثل $R^2 = 0.78$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا، بصيغة أخرى نقول أن المتغيرات (خزين رأس المال ونفقات التجهيز) تفسر 78% من الناتج الداخلي الخام، كما إن إحصائية DW تدل تماما عن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء .

رغم أن معامل التحديد كبير جدا وغياب الارتباط الذاتي للأخطاء إلا أنه من وجهة نظر التحليل الاقتصادي نرفض هذا النموذج كون أن معلمة مؤشر الانفتاح الخارجي سالبة. إلا من وجهة نظر التحليل الإحصائي فإن النموذج مقبول إلا إن مساهمة الانفتاح الخارجي ذات اثر سلبي.

النموذج الثالث : دولة مالي بلد غير ساحلي

بالإضافة إلى المتغيرات الكلاسيكية لدالة الإنتاج المرجحة على العمل L أضفنا متغير إضافي لكل المعادلات والمتمثل في درجة الانفتاح الخارجي مرجحا ومعطى بالعلاقة التالية:

$$\ln\left(\frac{PIB}{L}\right) = a + \alpha \ln\left(\frac{K}{L}\right) + \beta \ln\left(\frac{OPEN}{L}\right) + \varepsilon$$

تصبح المعادلة بالشكل التالي :

$$\hat{L}n(Y_t) = 2.30 + 0.24 \hat{L}n(K_t) - 0.16 \hat{L}n(OPEN_t) + 0.90 MA(1_t)$$

(1.03) (3.01) (-1.21) (9.23)

$$R^2 = 0.90 \quad DW = 1.60 \quad Obs = 24$$

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نقوم بمعاينة معادلة الانحدار كالتالي:

أولا التقويم الاقتصادي:

نقبل إشارة (موجبة) معلمة خزين رأس المال لأنه إذا ارتفع خزين رأس المال أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام.

نرفض إشارة (سالبة) معلمة مؤشر الانفتاح الخارجي لأن الزيادة في هذا الأخيرة تكون متبوعة بنمو اقتصادي يزيد من ارتفاع الإنتاج.

المرونة المتعلقة بكل من خزين رأس المال معقولة إلا أن المرونة المتعلقة بالانفتاح الخارجي لم تتحسن ولكن ذات أثر سلبي على النمو

وهو ما يفسر نتائج جن (2004) الاثر السلبي لمؤشر الانفتاح على النمو في المقاطعات الصينية غير المطلة على الساحل (إشارة سالبة).

ثانيا التقييم الإحصائي:

من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة خزين رأس المال، ونقبل معلمة نفقات التسيير لان إحصائية t^* المحسوبة لستيوذنت لـ : OPEN, K, أكبر من إحصائية t_{tab}^* المجدولة والتي (غير معنوية بالنسبة للنموذج بثابت (OPEN). إذن المعلمات معرفة لخزين رأس المال مؤشر الانفتاح الخارجي تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.

أما فيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل اختبار فيشر للنموذج الثاني ($prob < 0.05$).

معامل التحديد المضاعف يمثل $R^2 = 0.90$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا، بصيغة أخرى نقول أن المتغيرات (خزين رأس المال ونفقات التجهيز) تفسر 90% من الناتج الداخلي الخام، كما إن إحصائية DW تدل تماما عن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء.

رغم أن معامل التحديد كبير جدا وغياب الارتباط الذاتي للأخطاء إلا أنه من وجهة نظر التحليل الاقتصادي نرفض هذا النموذج أما من وجهة نظر التحليل الإحصائي فإن النموذج مقبول إلا إن مساهمة مؤشر

الانفتاح الخارجي تبقى ضعيفة وذات اثر سلبي رغم معنويتها في النموذج.

من خلال النتائج المتحصل عليها فإننا نلاحظ أن اثر الانفتاح الخارجي على النمو الاقتصادي سالب ومعنوي في حالة كل من الدول سواء الساحلية منها أو مالي التي تعتبر دواة غير ساحلية.

وهو ما يتعارض مع تم التوصل إليه من قبل نموذج أو نتائج جن 2004 لأنه لاحظ وجود إشارة سالبة لتسعة مقاطعات من أصل ثلاثة عشر وهي التي تطل على البحر، وهو ما يؤكد أن الدول المطلّة على البحر تسمح بدخول الاستثمارات الخارجية المباشرة وأن قوة المنافسة الخارجية تساعد أو تساهم في تقليص الاستثمارات الداخلية بطريقة مهمة جداً، وهذا يضعف الناتج الداخلي الخام بالموازاة وكون أن مالي بلد متوقع وغير ساحلي فإنه يعتبر اقتصاداً ضعيفاً لأنه لا يستطيع الاستفادة من مزايا الاستثمارات الخارجية.

أما فيما يخص الدول الساحلية قيد الدراسة الجزائر والمغرب فهي دول تنتعش فيها حركة التبادل الخارجي من وإلى أوروبا، وتتوفر على مناخ سياسي واقتصادي هام ملائم للمبادلات والاستراتيجيات التجارية المباشرة على اقتصادياتها.

فإشارة سالب لكلتا الدولتين مع المعنوية التامة تعبر عن الأثر السلبي لهذه الميزة على النمو الاقتصادي في المدى البعيد وهو ما ذكرنا لا يتوافق مع نتائج جن (2004) ولامزودي (2005) التي تدل على أن

هذين البلدين ونظرا لموقعهما الجغرافي الهام فإنها لم يستفيدا من ميزة التحول على الصعيد القاري والدولي (انفتاح خارجي وتبادل تجاري هام).

في هذه المرحلة لا نكتفي بدراسة النموذج الكلاسيكي المعبر عنه بدالة كوب دوغلاس الموسعة وننتقل إلى شكل آخر من الدوال هو: الدوال المركزة حتى نتحقق من النتائج المتحصل عليها في الجداول.

إن الأثر السلبي والمعنوي لدرجة الانفتاح الخارجي على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمغرب ومالي رغم أنهما يختلفان من حيث موقعهما ومناخهما الاقتصادي يدفعنا لدراسة النماذج التالية.

بعد دراسة النماذج المشددة أو المركزة ظهر أن الأثر الإيجابي لدرجة الانفتاح الخارجي للجزائر يؤكد فكرة ونتائج جن 2004 وهو ما يوضح أن الجزائر قد غيرت سياستها الاقتصادية والانفتاحية مجسدة ذلك بالسعي للانضمام لمنظمة العالمية للتجارة والشاركة مع الاتحاد الأوروبي وكذا أن الجزائر غنية جدا بالموارد الأولية مما جعلها مركز اهتمام معظم الشركاء الاقتصاديين الدوليين مما يؤكد على الالتزام والدخول في التفكير في استراتيجيات جادة للتنمية معتمدين على التجارة الخارجية.

أما حالة المغرب والتي تعبر عن قطب مهم في محور التجارة الخارجي وموقعها الاستراتيجي فإن الأثر كان سلبي ومعنوياً مما يوحي بأن استراتيجيات الانفتاح في هذا البلد ذات بعد داخلي وهو أمر يطلب الدراسة والمناقشة.

الخاتمة

النتيجة المستخلصة من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير الانفتاح الخارجي على النمو الاقتصادي لثلاثة من الدول الإفريقية وإظهار هذه العلاقة بين الدول الساحلية ودول تقع خارج محيط الساحل. فالعلاقة انفتاح / نمو كانت محط اهتمام عديد الدراسات النظرية والتجريبية، حيث أثبتت هذه الأخيرة الأثر والعلاقة الموجبة والمعنوية للانفتاح على النمو الاقتصادي.

ونظرا لحساسية القرارات السياسية الخاصة بتحرير التجارة وبناء استراتيجيات التنمية، فإن نماذج النمو الاقتصادي المجسدة في نظريات النمو الاقتصادي الحديثة ترى أن التجارة الخارجية أو الدولية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسمح بتحويل التطور التكنولوجي نحوها وبذلك ينتعش نموها الاقتصادي، ومن هذا المنطلق تدعم الحكومات وتشجع على تحرير التبادل التجاري.

تعتمد المنهجية المستعملة كليا على نتائج جن 2004 ولامزودي 2005، فقمنا في أول وهلة بتقدير النماذج بالاعتماد على دالة كوب دوغلاس الموسعة ثم الشكل الثاني من التقدير معتمدين على دالة كوب دوغلاس الممركزة (المشددة) باستخدام معطيات كلاسيكية لدالة الإنتاج بالإضافة إلى مؤشر الانفتاح الخارجي والصادرات مضافا إليها الواردات على الناتج الداخلي الخام.

كانت النتائج المحصل عليها متقاربة مع نتائج جن 2004 وخاصة بالنسبة للجزائر فالأثر ايجابي ومعنوي لدرجة الانفتاح الخارجي على النمو الاقتصادي كونها دولة ساحلية تستفيد من مزايا الانفتاح، كان الأثر لمالي معنوياً وسالياً وهو يدل على أن هذا البلد متفوق أي غير ساحلي، في حين يبقى التساؤل عن المغرب التي كان الأثر سلبياً ومعنوياً.

التهميش (المراجع)

- 1-Barro, R. et Sala-i-Martin, X., « Economic Growth », Mc Graw Hill, New-York, 1995.
- 2-Dollar, D., « Outward-Oriented Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDCs, 1976-85 », *Economic development and cultural Change*, Vol. 40 (3), 1992, 523-544.
- 3-Edwards, S., « Openness, Productivity and Growth: What do we Really now? », *Economic Journal*, vol. 18, 1998, 383-398.
- 4-Greenaway, D. et al., « Trade Reform, adjustment and Growth: What does the Evidence Tell Us », *The Economic Journal*, vol. 108, 1998, 1547-1561.
- 5-Grossman, G.M. et Helpman, E., « Innovation and Growth in the Global Economy », Cambridge, MIT Press, Boston, 1991.
- 6-Jin, C. Jang, « On the Relationship Between Openness and Growth in China: Evidence from Provincial Time Series Data », *The World Economy* Volume 27, Issue 10, november 2004, p.1571-82.
- 7-Levine, R. et Renelt, D., « Cross-Country Studies of Growth and Policy, Methodological, Conceptual and Statistical Problems », *World Bank Working Papers Series*, n°608, 1991.
- 8-Rivera-Batiz, L. A. et Romer, P. M., « International Trade with Endogenous Technological Change », *European Economic Review*, Vol. 35, Issue 4, 1991, 971-1001.

9-Romer, P. M., «Endogenous Technological Change », *Journal of Political Economy*, Vol.98, Issue 5, Part 2, 1990, 71-102.

10-Sachs, JD. et Warner, A., « Economic Reform and the of Global Integration», *Brookings Papers on Economic Activities*, vol. 1, 1995, 1-118.